

# دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار دراسة تحليلية وقياسية في الاقتصاد الليبي من الفترة 1970م الى 2018م

الدكتور: محمد علي سالم الجريدي

كلية الاقتصاد الزاوية / جامعة الزاوية

## الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع دراسة العلاقة بين الائتمان المحلي و المستوى العام للأسعار دراسة تحليلية وقياسية في الاقتصاد الليبي من الفترة 1970م الى 2018م، حيث تطرقت الدراسة الى العلاقة التي تربط بين الائتمان المحلي و المستوى العام للأسعار، فإن مشكلة الدراسة تركزت على المشكلة هي ان الزيادة في الائتمان اكبر من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يكون له تاثير على مستوى العام للأسعار، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة التعرف على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، وتوضيح العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي من خلال التحليل الاحصائي، وإستخدام الباحث في دراسته المنهج الوصفي والمنهج القياسي، وبحث إمكانية وجود علاقات المدى الطويل، ومن ثم تقديم إطار تحليلي يوضح كيفية التعامل مع هذه المشكلة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها ليبيا في الوقت الحالي، ومن أجل ذلك تم تطبيق منهج التكامل لجوهانسن (CO-Error Correcting Model) integration test (Johansen) ونموذج تصحيح الخطأ)) من خلال البيانات الواردة من مصرف ليبيا المركزي وتم تجميعها من قبل الباحث من الفترة 1970م الى الفترة 2018م واستخدام بيانات سنوية، ووضعها في جداول واستخدام برنامج **EvIEWS 09** ، وبتطبيق هذا النموذج على البيانات الواردة عن الاقتصاد الليبي لإيجاد العلاقة الإحصائية طويلة الأجل، ما بين المستوى العام للأسعار والمتغير الائتمان المحلي ، حيث كانت النتائج وجود متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%. أي وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة وتتفق مع المنطق الاقتصادي، ومن خلال (معامل تصحيح الخطأ) معنوي عند مستوى 5%؛ وبأشارته سالبة، هذه النتيجة جيدة قياسياً، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

**الكلمات المفتاحية:** المستوى العام للأسعار، الائتمان المحلي، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك.

## Abstract

This study examined the topic of studying the relationship between local credit at the general level of prices, an analytical and standardized study in the Libyan economy from 1970 to 2018 AD, where the researcher studied the relationship between domestic credit and the general level of prices, the problem of the study focused on the problem is that the increase The credit is greater than the increase in the rate of economic growth that has an impact on the general level of prices, and this study aims to know the identification of the general level of prices in the Libyan economy, and to clarify the relationship between local banking credit and the general level of prices for the Libyan economy through statistical analysis, and the researcher used in His study of the descriptive approach and the standard approach, and examining the possibility of long-term relationships, and then providing an analytical framework clarifying how to deal with this problem in light of the political and economic conditions that Libya is currently experiencing, and for this purpose the co-integration test method has been applied. Johansen and Error Correcting Model (ECM), through data received from the Central Bank of Libya and collected by the researcher from the period 1970 to 2018, the use of annual data, placing them in tables and using the Eviews 09 program, and by applying this model to data on the Libyan economy to find the long-term statistical relationship between the general level of prices and the local credit variable, where the results were two vectors for joint integration at a significant level 5%. That is, there is a long-term balance relationship between the variables under study and consistent with the economic logic, and through (a correction of error correction) is significant at the level of 5%; And by his negative sign, this result is record good, and this means that there is a long-term relationship between the variables.

**Key words:** the general level of prices, domestic credit, the Libyan economy, common integration.

## 1- مقدمة.

تم انشاء المصارف في القرن السابع عشر وظهور نظام الائتمان او الاقراض، واغلب المدفوعات تتم بواسطة الودائع المصرفية، ان نشأة المصارف كانت اهمية في تحقيق الرقابة على النقود والسياسة النقدية . وحتى بداية خلق الائتمان المصرفي، لاتوجد وسيلة التي يمكن بواسطتها تحقيق مرونة فى التوسع النقدي والانكماش النقدي وخلالها التحكم في اسعار الفائدة تبعاً للحاجة الى الائتمان ، وعند انشاء المصارف التجارية الحديثة خلال القرن الثامن عشر، فلايوجد سياسة نقدية موحدة وثابتة، و كان هذا يتطلب الانتظار حتى يتطور النظام المصرفي والخاص بانشاء المصارف المركزية و التي لها سلطة الرقابة على جميع المصارف التجارية المتنافسة داخل الدولة ،وأحد سياسات الاقتصاد الكلية في الاقتصاديات المفتوحة هو انسجام السياستين المالية والنقدية الوصول الي التوازن مع سياسة سعر الصرف الاسمي، ويمكن حالة ارتفاع العجز المالي تحت نظام سعر الصرف الثابت وهي تعتبر مثالا واضحا لعدم الانسجام مابين سياسات

الاقتصاد الكلية وسعر الصرف في الدول النامية، وهو في العادة مايمول فيها العجز المالي كليا أو جزئيا من خلال الاصدار النقدي Money Creation ، وعدم التوافق Inconsistent هذا، وفي السياسة المالية سوف ينجم عنه خلق للائتمان المحلي Domestic Credit Creation أي بما يفوق معدل الطلب المحلي علي النقود ، وهذا الاجراء سوف يترجم إلي فائض طلب علي السلع التجارية وغير التجارية وبالإضافة إلي الأصول الاجنبية ، إن فائض الطلب علي السلع التجارية سوف ينعكس في شكل عجز تجاري وخسارة بالاحتياطات ، وايضا زيادة في صافي القروض الأجنبية ، ولكن فائض الطلب علي السلع غير التجارية بدوره يرفع من أسعار هذه السلع .

ان الزيادة في الائتمان المحلي الذي لاتقبله زيادة في معدل النمو في الاقتصاد تحت أنظمة أسعار الصرف المرنة ويتوقع أن يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري ومن ثم ارتفاع مستوى العام للأسعار.

## 1-2- مشكلة الدراسة.

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف آثاره الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة ويسبب اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها. إن الائتمان يساعد في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع كما أنه يزيد من كفاءة عملية تخصيص الموارد الائتمانية سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج وهو كذلك يحدد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتماني) ضئيلا ويرتفع إذا كان كبيرا. وعليه فإن الائتمان يقوم اليوم بوظائف عديدة وهامة وله تأثير على اسعار الصرف ولم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه. فلم يعد الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين يلتمسون طريق الائتمان بل إن الأغنياء هم أهم طالبي الائتمان والدولة أصبحت أكبر المقترضين في الوقت الحاضر.

ومن خلال ذلك استمرت خطط التنمية في الاقتصاد الليبي ترسم و تنفذ في ظل سياسة اقتصادية توسعية مالية و نقدية و تجارية، وفي مساهمة كبيرة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بجانب القطاع العام، انخفضت القيود على التجارة الخارجية، وزاد كل من الانفاق الاستثماري

والاستهلاكي الخاص و العام، بشكل ملحوظ بفعل السياسة النقدية التوسعية، حيث ازداد الائتمان المحلي و عرض النقود خلال فترة الدراسة وكان لها بالغ الاثر على مستوى الاداء الكلي للاقتصاد، ويلاحظ من نشرات مصرف ليبيا المركزي ان عرض النقود قد حقق نمو سنوي في فترة الدراسة، ويرجع ذلك هو النمو في الودائع تحت الطلب والعملية في التداول وشبه النقود، سبب في ذلك زيادة في الائتمان المحلي (القروض)، فالمشكلة هي ان الزيادة في الائتمان اكبر من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يكون له تاثير على مستوى العام للأسعار.

### 1-3- اسئلة الدراسة.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

1- ماهو الائتمان المصرفي المحلي؟ ما هو مفهومه وانواعه ومخاطره؟

2- هناك علاقة بين سلوك الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي.

### 1-4- اهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة الائتمان المصرفي المحلي ومفهومه وانواعه ومخاطره.

- توضيح العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي من خلال التحليل الاحصائي.

### 1-5- اهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على موضوع أثر الائتمان المصرفي المحلي على المستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي من الفترة 1970 الى 2018، وبيان الآثار الاقتصادية على النشاط الاقتصادي والنظام النقدي السائد اي المتبع من قبل السلطات النقدية في ليبيا، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة المؤسسات المالية ومراكز الأبحاث والتي تهتم بالبحوث المالية و النقدية، ولما تكتسيه هذه الدراسة من أهمية وذلك من خلال التحليلات الوصفية والنماذج القياسية للوصول إلى نتائج رقمية واضحة والتي من خلالها يتم الوصول الى نتائج وطرح حلول وتوصيات للقائمين على السياسة النقدية وذلك باستخدام نتائج الدراسة عمليا.

### 1-6- فرضيات الدراسة.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي.

- توجد علاقة طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي.

- هناك علاقة سببية بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي.

### 1-7- حدود الدراسة.

تكمن حدود الدراسة في الحدود الزمنية والحدود المكانية:

- الحدود الزمنية وهي تدرس الفترة من 1970 الى الفترة 2018.
- الحدود المكانية وهي دراسة تحليلية وقياسية عن الاقتصاد الليبي.

### 1-8- منهجية الدراسة.

الهدف من هذه الدراسة هو إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام المناهج العلمية المناسبة، وتستخدم هذه الدراسة المنهج التحليل الوصفي والمنهج التحليلي الكمي (القياسي) بحيث يثم استعمال المنهج الوصفي للتعرض الائتمان المصرفي المحلي، ويستخدم التحليل الكمي (القياسي) أيضاً لتقدير الائتمان المصرفي المحلي للدينار الليبي وإبراز طبيعة العلاقة بينه وبين المستوى العام للأسعار، وإستعمال طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، (Johansen Co-integration Approach (1988)، والواردة في برنامج Eviews9، وبتطبيق هذا النموذج على البيانات الواردة عن الاقتصاد الليبي لإيجاد العلاقة الإحصائية طويلة الأجل مابين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي من الفترة من 1970 الى الفترة 2018 .

### 1-9- الدراسات السابقة.

- (دراسة: وفاء القرصو 2019) تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017). تهدف هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017) ، وذلك باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ، أظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في حين أن اختبارات السببية لجرانجر أظهرت أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الى القروض المصرفية وهذا يتفق مع فرضية الطلب التابع.

- (دراسة نور الهدى محمد: 2013) الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، هدف البحث إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في تحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفية والتعرف على الفوائد التي تعود على العميل والمصرف والاقتصاد الكلي للبلاد والسلطة الرقابية والمواطن العادي. وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها هل يؤدي تطبيق نظام الترميز الائتماني إلى تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل في السداد في المصارف السودانية.

- دراسة (باطح فايزة ، جبالي خميسة، شيعاوي خديجة 2011 ) دور السياسة الإقتصادية في ضبط المستوى العام للأسعار في الجزائر ،ان دراسة موضوع دور السياسة الإقتصادية في ضبط المستوى العام للأسعار في الجزائر يؤكد للحفاظ على الإستقرار الإقتصادي ، فبالنظر إلى وضع الأسعار في الجزائر نجدها شهدت اضطرابات وتغيرات عديدة رافقها ارتفاع في معدلات التضخم، فلم يكن السبب وراءها هو السياسة القائمة في الدولة ، غير أن ذلك لم يقف حاجزا أمام سعي السلطات إلى بذل مجهوداتها في سبيل استقرار الأسعار بها لذا يبقى على صانعو السياسة الإقتصادية في الجزائر مواصلة العمل والبحث عن أنجع الطرق والسبل لتوازن الإقتصاد الوطني .

## 2- الائتمان المصرفي (مفهومه، وأنواعه)

### 2-1- مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

يمكن تعريف الائتمان بأنه: الثقة التي يعطيها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء سعر فائدة متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (خطيب، 2004).

### 2-2- أنواع الائتمان المصرفي:

هناك نوعان من الائتمان وهما الائتمان الخاص والائتمان العام.

أ- الائتمان الخاص: ويكون متلقي الائتمان فيه فردا أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية.

ب- الائتمان العام: ويكون متلقي الائتمان فيه هو الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات والمقاطعات.

2-3- أسس منح الائتمان: ان اسس الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد مستقرة ومتعارف عليها وهي:

أ- توفير الأمان لأموال المصرف: ويعني ذلك اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- بمبدأ تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت- مبداء السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدي الربحية والسيولة (عبدالغفار وآخرون، 1991).

## 2-4- صور المخاطر الائتمانية

1- مخاطر السيولة: هناك توافق بين سياسة منح الائتمان للعملاء ومع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين. حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض (بلعجوز، 2005).

2- مخاطر التسعير: يجب على المصرف دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر،

3- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: عند منح المصرف لتسهيلات ائتمانية يجب أن تتناسب مع فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل اي ضمانات العميل.

4- مخاطر تقلب أسعار العملات: ان تقلب اسعار العملات قد تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

5- مخاطر التنفيذ (الخطيب، 2005): من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز المصرف على جمع المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.

## 6- مخاطر تخص المقترض

أ- أهلية المقترض وصلاحيه الاقتراض:

لا بد من الطبيعي أن يطمئن المصرف إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة، وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته.

ب- السمعة الائتمانية للمقترض: من معرفة المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها.

أ- السلوك الاجتماعي للمقترض: من المفترض معرفة طريقة معيشتة وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق. فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

2- المخاطر الخاصة بالنشاط التجاري الذي يزاوله المقترض: قد تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثم فإن المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية.

2-5- دور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية: يعتبر التوسع الائتماني من أهم المخاطر التي واجهت المصارف في الفترة الأخيرة، وما جرى ليس ببعيد فالأزمة المالية العالمية عرضت القطاع المصرفي وعملية الائتمان إلى حالات من الإفلاس، ومن المعروف أن إفراط البنوك في منح القروض طويلة الأجل كان من أهم أسباب الأزمة المصرفية وهذا ما أقر به بنك التسويات الدولية.

## 2-6 تطور الائتمان المحلي المصرفي الاقتصاد الليبي EXDC: -

الائتمان المحلي له دورا هاما في التأثير على عرض النقود المحلي، والائتمان المحلي هو عبارة عن تسهيلات في شكل مبالغ نقدية، تمنحها المصارف التجارية و الاهلية لعملائها، وتتمثل في السلفيات والسحب علي المكشوف، وقروض عقارية، وسلف اجتماعية، وقروض اخرى، والاهلية لعملائها ( مصرف ليبيا المركزي، 1966-2000)، ومن خلال الجدول (1)، يلاحظ ان الائتمان المحلي كان ينمو بمتوسط سنوي قدره 15.49% خلال فترة الدراسة في حين كانت معدلات نموه متباينة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات ، حيث كان اعلى معدل له عام 1974 بمعدل 86.22 % اي فترة السبعينات كان لها النصيب الاكبر من الائتمان، ويرجع ذلك الى الدور الكبير للمصارف التجارية في وضع الخطط والبرامج التنموية والتي تم تنفيذها في تلك الفترة ، إلا أن الزيادة الكبيرة في الائتمان عند بعض السنوات فأنها تعود الى الانخفاض الحاد



الذى طرأ على اسعار النفط في الاسواق النفطية الدولية، والذي ادى الى حدوث عجز في الميزانية العامة، ولكن هناك سنوات تأخذ قيم سالبة نظرا لظروف الاقتصادي الذي تمر بها الدولة من سنوات الحصار التي فرضتها الامم المتحدة على ليبيا وكان ذلك له التأثير السلبي

معدل النمو	الائتمان المحلي الاجمالي	السنوات	معدل النمو	الائتمان المحلي الاجمالي	السنوات
7.44	3986.1	1994			
7.41	4281.5	1995	%	96.2	1970
-8.56	3915.0	1996	11.85	107.6	1971
6.15	4155.9	1997	37.55	148.0	1972
9.00	4530.2	1998	62.77	240.9	1973
14.86	5203.6	1999	86.22	448.6	1974
7.31	5584.0	2000	43.09	641.9	1975
8.48	6057.6	2001	15.20	739.5	1976
4.96	6357.8	2002	15.36	853.2	1977
6.56	6775.1	2003	8.53	926.0	1978
-3.91	6510.3	2004	12.35	1040.4	1979
-5.28	6166.6	2005	26.99	1321.2	1980
14.60	7067.2	2006	64.07	2167.7	1981
15.91	8191.3	2007	- 0.26	2162.0	1982
28.73	10544.9	2008	5.46	2280.1	1983
12.02	11812.7	2009	-5.54	2153.7	1984
10.43	13044.6	2010	2.30	2203.3	1985
-1.98	12786.6	2011	-7.79	2031.6	1986
24.35	15899.5	2012	6.19	2157.5	1987
14.67	18232.3	2013	7.37	2316.5	1988
9.47	19960.0	2014	5.41	2441.9	1989
1.27	20212.8	2015	25.04	3053.3	1990
-7.09	18770.3	2016	3.24	3152.3	1991
-7.05	17446.6	2017	7.61	3392.2	1992
-5.72	16448.3	2018	9.37	3710.2	1993

على الاقتصاد مما جعلت الدولة على تخفيض التوسع النقدي للمحافظة على العجز في الميزانية او تخفيضه الى أقل شئ ممكن إما فيما يخص نسبة مساهمته في عرض النقود، فيلاحظ انها لم تهبط عن 24% تقريبا خلال الفترة وفي المتوسط كان نسبته قد وصلت الى 61.77% خلال الفترة قيد البحث. كما يلاحظ ايضا بان حجم الائتمان المحلي قد سجل ادنى مستوى له في عام 1970، وبمبلغ وقدره 96.2 مليون دينار، وأعلى مستوى له كان عام 2015 وبمبلغ وقدره 20212.8 مليون دينار، ويرجع هذا الارتفاع في حجم الائتمان في العام 2015 الى التوسع في منح القروض السكنية والزراعية وقروض التحول للإنتاج. (الهيئة القومية، 2002). أما بعد عام 2015 أي عام 2016، 2017، 2018، بدءا في الانخفاض وذلك لعدم الاستقرار الامني السائد في الدولة والانهايار الاقتصادي ونقص العملة المحلية في المصرف المركزي، الانخفاض الحاد الذي طرأ على أسعار النفط في الاسواق النفطية الدولية.

جدول (1) الائتمان المحلي الاجمالي ومعدل النمو من الفترة 1970 الى 2018  
من اعداد الباحث من خلال واقع البيانات عن:

- مصرف ليبيا المركزي، الاحصاءات النقدية والمصرفية نشرات مختلفة.
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، اعداد متنوعة.

### 3- الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، والمقصود بأنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة (نبيل الروبي، 1984)، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة. ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدات النقود، وحيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة، فإن استخدام الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار يقيس التغيرات في نفقات المعيشة، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد (فتحيه زغلول، 1992)، وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إلى وجود ظاهرة التضخم. وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في

مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي، بمعنى أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة، كلما ذل ذلك على مقدرتها على عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود (رمزي زكي، 1980)، وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار في الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لأسعار التجزئة والرقم القياسي الضمني. أولاً- الرقم القياسي لأسعار الجملة: يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أسعار أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، و مواد الطاقة والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع (رمزي زكي، 1980).

ثانياً- الرقم القياسي لأسعار التجزئة: يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث على أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد هذا الرقم استناداً لنمط الإنفاق لعينة تمثل شرائح المجتمع.

ثالثاً- الرقم القياسي الضمني: يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك نظراً لاحتوائه على أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، سواء كانت سلع بسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء (فتحيه زغلول، 1992)، ولهذا السبب تعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وتحديداً صندوق النقد الدولي كمؤشر على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد (رمزي زكي، 1980).

### 3-1- العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار

لا يستطيع احد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين حجم النقود التي يمتلكها الفرد وبين عاداته الانفاقية حيث إن حجم النقود المتداولة لدى الأفراد سيشجعهم على الإنفاق وشراء المزيد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأفراد سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تطيح به من خلال الارتفاع الحاد في مستوى الأسعار، وكذلك فإن نقص السيولة بين يدي الناس ستؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي وبالتالي حصول الأزمات والدورات الاقتصادية، اذا العلاقة وطيدة بين حجم النقود

المتداولة والمستوى العام للأسعار، ومن خلال النظريات النقدية المختلفة سنشاهد اثر النقود على دورات الأعمال وابرز وأقدم هذه النظريات هي النظرية الكمية في النقود (الكلاسيكية) :

### 3-1-1- النظرية الكمية (الكلاسيكية)

تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود.

وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم والتفاسير لها، يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة، وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس الاقتصادية فما هو تحليل الكلاسيك للنقود وما هو دور النقود عند الكلاسيك، لقد كانت (النظرية النقدية) *Monetary Theory* من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان، بل إن الجميع تقريباً يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ وابتداءً من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومفكرها ابتداءً من *J. Podin* (1530- )، و *Lock. J* (1596)، و *Cantilena R.* و *Hume D.* و *Ricardo* و *Mill J.S.* و *Fisher* 1، ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين *Neo classic* (فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي) الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) إلا أنها اقرت بان التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض (من وجهة نظر ريكاردو) ان يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات.

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل ومن بينهم ادم سميث ودافيد ريكاردو وجون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقاداً تاماً بان إثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام (سامي خليل. 1982)، وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فإنه حسب

رأي المدرسة الكلاسيكية لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها، ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد. إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من أجل المعاملات فقط (موسى ادم عيسى، 1993).

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

### 3-1-2- نظرية الأرصدة النقدية (مدرسة كامبردج)

ومن بين النظريات التي ظهرت واهتمت بتفسير إثر النقود على دورات الأعمال هي ما عُرف بـ (نظرية الأرصدة النقدية Cash Balances Theory التي كانت امتداداً للتحليل الكلاسيكي، وروادها الذين عرفوا باسم الكلاسيكيون الجدد أمثال A. Marshal ، -1772) (1823) الذي كان يعمل أستاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج و Pigou A.C. و D. Robertson و Hawtrey M.، ومن ثم Wicksell K. و Hayeck F.، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود). بمعنى آخر فإن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيراً على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر (ناظم محمد، 1999).

ويقرر (مارشال) أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات وإن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استناداً إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي يمثل انخفاض رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء السلع أي تفضيلهم اقتناء السلع بدل الأرصدة النقدية السائلة (ناظم محمد، 1999)، وبذلك يكون مارشال قد ربط بين كمية النقود والإنفاق النقدي من خلال الطلب على النقود أي أنه أكد على وظيفة النقود باعتبارها مخزناً للقيمة .

### 3-1-3- النظرية النقدية الكينزية

يمكن تلخيص إثر النظرية النقدية الكينزية على التوازن الاقتصادي بالنقاط التالية (ناظم محمد، 1999). يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل واعتبر كينز أن هذه هي الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد. إن التغيرات في الطلب الكلي AD لها أهمية كبرى في النظرية الكينزية، ومن الممكن أن ينخفض الطلب الكلي وسوف يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والتشغيل، و يمكن للاقتصاد أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب

الكلية AD ، ويؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل، ولكن إذا زاد الطلب الكلية زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية.

### 3-2- المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات المستهلكين، وقد اظهرت بيانات الرقم القياسي العام للأسعار خلال الفترة من 1970 الى 2018 وعلى فترة اساس (100=2003) كسنة اساس، ارتفاعا ملحوظا في اسعار المستهلك وخاصة خلال عامي 2016 ، 2017، وذلك نتيجة لبعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي تمر بها الدولة وأبرزها:

1- الصراع السياسي وانقسام مؤسسات الدولة السيادية.

2- غلق الحقول النفطية وانخفاض اسعاره في الاسواق العالمية مع بداية عام 2014، مما نتج عن ذلك عجز في الميزانية العامة.

3- تسجيل تراجع الناتج المحلي الاجمالي بلاسعار الجارية من عام 2013 الى 2016 بسبب تدني انتاج النفط الخام وصادراته.

4- تدني قيمة الدينار الليبي امام العملات الاجنبية في السوق الموازي.

5- اتساع حجم اقتصاد الظل في ظل الانقسام السياسي.

كل هذه النقاط كان لها تأثير على الرقم القياسي للأسعار حيث كان هناك ارتفاع في عام 2016 وسجل 231.9، وسجل 297.9 عام 2017، ولكن تحسن الوضع عام 2018 نتيجة تحسن اوضاع اسعار النفط، وفي إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي فقد شهد معدل التضخم انخفاضا ملحوظا، والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول (2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك الليبي (بأسعار 2003م) من الفترة 1970م إلى 2018م

السنوات	الرقم القياسي للمستهلك	السنوات	الرقم القياسي للمستهلك
/	/	1994	87.56
1970	15.05	1995	97.06
1971	14.69	1996	108.01
1972	14.92	1997	120.14

126.15	1998	16.72	1973
128.04	1999	17.52	1974
124.34	2000	19.33	1975
112.97	2001	20.85	1976
102.19	2002	21.52	1977
100.00	2003	29.16	1978
101.01	2004	26.23	1979
104.02	2005	28.79	1980
105.50	2006	31.61	1981
112.00	2007	34.70	1982
123.70	2008	38.38	1983
126.70	2009	43.16	1984
129.80	2010	47.11	1985
150.50	2011	48.66	1986
159.60	2012	50.78	1987
163.70	2013	52.37	1988
167.70	2014	53.05	1989
184.2	2015	57.62	1990
231.9	2016	64.38	1991
297.9	2017	70.19	1992
325.6	2018	77.19	1993

من إعداد الباحث من خلال واقع البيانات عن:

- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية نشرات مختلفة.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، أعداد متنوعة.

#### 4 - المنهجية التجريبية.

سيتم اختبار العلاقة بين الائتمان المحلي EXDC و الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا cpi باستخدام منهجية جوهانسن (Johansen co-integration test) ، والذي يتطلب ضرورة التأكد من درجة تكامل السلاسل الزمنية (Integrated order) ، وذلك باستخدام

أختبارات جذر الوحدة Unit Roots test. والتي من أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة اختبار ديكي فولر الموسع.

(ADF) (Augmented Dickey– Fuller 1986, 1981, 1979) فإذا تم إثبات أن السلسلتين مستقرتين ومن نفس الرتبة، نستطيع الانتقال إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك أو المتزامن (co-integration test) لتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، بالإضافة إلى إجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد طبيعة العلاقات في المدى القصير (Granger test).

#### 4-1- اختبار جذر الوحدة (The Unit Root test):

في المرحلة الأولى من القياس سيتم تحليل السلاسل الزمنية من أجل الحصول على نتائج موثوق بها لا تخضع للأنحدار الزائف، لتحديد ما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة (stationary) أو غير مستقرة (non stationary)، ولتحديد رتبة التكامل Integrated (order) (Alhdiy et al, 2015)؛ كما ينبغي التأكد من أنها لا تشمل على أي متغير متكاملة من الدرجة الثانية وفقاً لشروط تطبيق اختبار التكامل لجوهانسن .

أحد أهم الأختبارات وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اختبار جذر الوحدة من عدمه هو اختبار Augmented Dickey– Fuller (ADF), ويعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقرارية سلسلة المتغير على النماذج التالية (هنى وغراية: 2012):

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + \mu_t \dots \dots 1$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + \mu_t \dots \dots 2$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + b_t + \mu_t \dots \dots 3$$

حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \gamma < 0$$

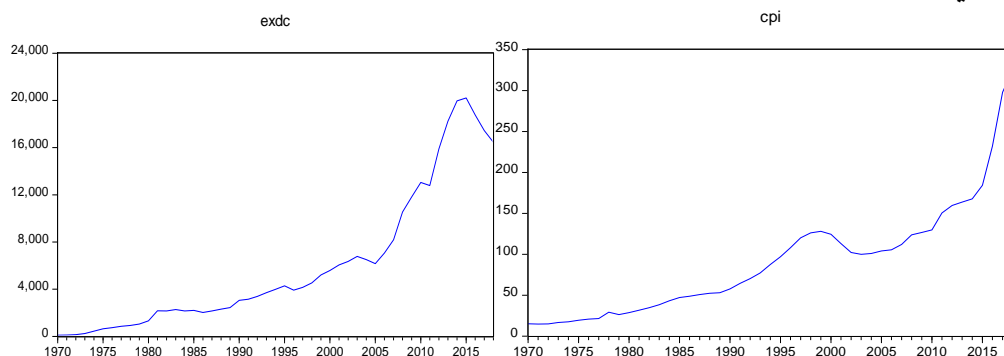
فرضية العدم: عدم سكون المتغير C = يحتوي جذر الوحدة

$$H_a : \gamma = 0$$

الفرضية البديلة: سكون المتغير C في مستواه = متكامل من الدرجة صفر



تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع بنماذج الثلاث (ثابت، واتجاه وثابت، ولاشيء) وبإعتماد على معيار Bayesian Schwarz على كل المتغيرات محل الدراسة للكشف عن درجة استقراريتها. أوضحت النتائج عدم استقرارية هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة، مما أدى إلى إجراء الأختبار على الفروق الأولى. والجدول (3) يوضح تلك النتائج على النحو التالي:



جدول (3) نتائج أختبار ديكي فولر (ADF)

عند المستوى						المتغيرات
القيم الدرجة 5%	لاشيء	القيم الدرجة 5%	ثابت واتجاه	القيم الدرجة 5%	ثابت	
-1.948140	<u>-2.867539</u>	-3.510740	<u>-0.277130</u>	-2.926622	<u>-1.744056</u>	CPI
-1.947975	<u>-0.247727</u>	-3.508508	<u>-2.248627</u>	-2.925169	<u>-0.698326</u>	EXDC
بعد أخذ الفرق الاول						المتغير
-1.948313	<u>-1.063162</u>	-3.510740	<u>-4.415979</u>	-2.926622	<u>-3.883127</u>	CPI
-1.947975	<u>-3.133863</u>	-3.513075	<u>-4.143050</u>	-2.925169	<u>-3.375614</u>	EXDC

القيم معنوية عند 5%						

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات 09 Eviews

تؤكد كل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال اختبار ADF لتحديد مستوى استقرار السلاسل، أن كل المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروقات الأولى لها؛ وأنه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية؛ وبذلك يمكننا الانتقال إلى اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality tests)، ومن ثم اختبار التكامل المشترك أو المترامن (Johansen co-integration test) لتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل بين هذه المتغيرات.

#### 4-2- التكامل المشترك (co-integration test)

بعد ان تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة، وأثبتت أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، ننقل إلى اختبار التكامل المشترك لجوهانسن. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (Johansen and Juselius:1990; Johansen:1988,1999) اختبارين أحصائيين، الأول: اختبار الأثر (Trace test- trace) الذي يختبر فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q=1)، ويتم حسابه وفقاً للصيغة التالية (Abdullah & Naim, 2011):

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث  $(\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_n)$  تمثل أقل المتجهات الكامنة (eigenvectors) (p-r)، وتشير فرضية عدم أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي أو يقل عن (r) (العبدلي، 2007). والإختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى (maximal eigenvalue)، ويقوم باختبار فرضية عدم أن هناك (r) متجه للتكامل المشترك ضد الفرض البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك، وتحسب أحصائيته وفقاً للمعادلة التالية (Hussain et al, 2010):

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ولكن قبل إجراء اختبار التكامل المشترك علينا أولاً تحديد فترات الأبطاء (lags intervals) ، لأن نتائج اختبارات التكامل المشترك تكون حساسة جداً لأختيار طول التأخر، ونتيجة لذلك يتم

تطبيق نموذج VAR (Vector Autoregression) للبيانات من أجل إيجاد فترات الأبطاء المناسبة (Esra وآخرون: 2011) والجدول (4) يوضح ذلك.

**الجدول (4) اختيار عدد فترات الأبطاء في نموذج (VAR)**

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
30.18881	30.23918	30.15888	4.29e+10	NA	-676.5748	0
23.62833	23.77942	23.53853	57263198	285.5215	-523.6169	1
22.84863	23.10044	22.69896	2476771	40.69366		
*	*	*	6*	*	-500.7267	2
22.98363	23.33616	22.77409	26787052	3.900716	-498.4170	3
23.07815	23.53141	22.80875	27893980	5.152422	-495.1968	4

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

من الجدول (4)، يتضح أن خمسة معايير HQ-LR-FPD-AIC-SC اتفقت على اختيار فترتان Lags، وعليه سيتم اختيار فترتين لتقدير التكامل المشترك لجوهانسن.

**الجدول (5) اختبار التكامل لجوهانسن**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

		Hypothesize	
0.05	Trace	d	
Prob.**	Critical	Statistic	Eigenvalue No. of

Value				CE(s)
0.0033	15.49471	22.81120	0.304323	None *
0.0109	3.841466	6.482089	0.134152	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

				Hypothesize
0.05				d
Critical				No. of
Prob.**	Value	Statistic	Eigenvalue	CE(s)
0.0232	14.26460	16.32912	0.304323	None *
0.0109	3.841466	6.482089	0.134152	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الجدولان (5) يشيران إلى نتائج منهجية جوهانسن باختبار الأثر (Trace test) واختبار القيمة العظمى (maximal eigenvalue test) لتحليل اتر الائتمان المحلي و الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا. حيث يشير الجدول إلى إمكانية رفض الفرضية العدمية ( $r=0$ ) أي وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية 5% بين المتغيرات، لأن قيم الأثر أكبر من القيم الحرجة، وطبقا لهذه النتيجة فإنه توجد علاقة توازن طويل الأجل بين الائتمان المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا في المدى الطويل، وجاءت نتائج معادلة التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل متوافقة مع النظرية الاقتصادية. حيث دلت النتائج على أن على الائتمان المحلي

يؤثر وبشكل إيجابي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا وتتفق مع المنطق الاقتصادي.

#### 4-3- نموذج تصحيح الخطأ ECM

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني إمكانية إضافة حد تصحيح الخطأ ECM، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن المدى الطويل، إلى النموذج المقدر، إضافة إلى أنه سيؤدي إلى تحسين إمكانية التنبؤ بتوقعات المستوى العام للأسعار في ليبيا.

ويشير حد تصحيح الخطأ CEM إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى سرعة التكيف إلى الأجل الطويل. أي أنه يشير " إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة " (عطية، 2004). فإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة، فإن ذلك يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل. باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاستعانة ببرنامج Eviews كانت نتائج التقدير كمايلي:

#### الجدول (6) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: CPI

Method: Least Squares

Date: 04/18/20 Time: 20:27

Sample (adjusted): 1971 2018

Included observations: 48 after adjustments

Coefficie				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	nt	Variable
			27.2738	
0.0000	7.528547	3.622724	5	C
			0.01121	
0.0000	25.86853	0.000434	5	EXDC
			-	
0.0000	11.30525	0.093179	1.05341	U(-1)

93.1087	Mean dependent	0.94039		
5	var	7	R-squared	
69.6072	S.D. dependent	0.93774	Adjusted R-	
2	var	8	squared	
8.60750	Akaike info	17.3672	S.E. of	
7	criterion	1	regression	
8.72445		13572.9	Sum squared	
7	Schwarz criterion	0	resid	
8.65170	Hannan-Quinn	203.580		
2	criter.	2	Log likelihood	
0.77274	Durbin-Watson	354.999		
9	stat	5	F-statistic	
		0.00000		
		0	Prob(F-statistic)	

$$\text{CPI} = 27.2738 + 0.0112 * \text{EXDC} - 1.0534 * \text{U}(-1)$$

- Ect (معامل تصحيح الخطأ) معنوي عند مستوى 5%؛ وبأشارته سالبة. وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات في المدى الطويل، ويشير معامل تصحيح حد الخطأ إلى سرعة التكيف من الاجل القصير إلى الاجل الطويل، أي أن الانحرافات من الاجل القصير إلى الاجل الطويل يتم تصحيحها سنويا بنسبة 1.0534.
- جاءت قيمة F الاحصائية معنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويصلح لتفسير التغيرات الحادثة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا.
- توضح نتائج اختبار Lm أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

#### 4-5- اختبار السببية لـ جرانجر (Granger Causality test)

أن تحديد السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح بتحديد نوع العلاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهو ما يتيح لنا الفهم الجيد للظواهر الاقتصادية. ويمكن القول إن المتغير (X) يتسبب في (Y) إذا ما كان توقع (Y) الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي المتغيرين (Y,X) هو أفضل من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضي Y (شيببي وبطاهر:2010). ومن أجل التعرف على اتجاه السببية بين المتغيرات يتم تطبيق Granger Causality test.

- أن اختبار السببية من (X) إلى (Y) يتم وفقاً للمعادلة التالية (الهادي وآخرون: 2014):

$$Y = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_{1i} Y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_{2i} X_{t-1} + \varepsilon_t$$

- في حين اختبار اتجاه السببية من (Y) إلى (X) يتم باستخدام المعادلة التالية:

$$X = \alpha_0 + \sum_{i=1}^h \alpha_{1i} X_{t-1} + \sum_{i=1}^k \alpha_{2i} Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يعتمد كل متغير على القيم السابقة له، والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، ويحدد عدد المتباطات (P) من خلال المعيار AIC. يتم اختبار وجود العلاقة السببية من عدمها باستخدام إحصائية فيشر المقدر (F)، ومقارنتها بإحصائية فيشر الحرجة (F) عند مستوى معنوية معينة، حيث تكون الفرضية تحت الاختبار هي عدم وجود علاقة في اتجاهين. الجدول (7) يشير إلى أن في حالة التغيير في الائتمان المحلي لا يسبب المستوى العام للأسعار في ليبيا فأنا نسجل الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F معنوية عند 5%، وهذا يعني أن التغيير في معدل الائتمان المحلي يسبب تغيير في معدل المستوى العام للأسعار في ليبيا، أما في حالة التغيير في المستوى العام للأسعار المستهلك في ليبيا لا يسبب التغيير في معدل الائتمان، فأنا سجلنا أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F غير معنوية عند 5%، وهذا يعني أنه هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، وفقاً للنتائج الجدول للاتي:

### جدول (7) يوضح نتائج اختبار السببية لجرانج

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/18/20 Time: 20:19

Sample: 1970 2018

Lags: 4

---



---

Prob.	F-	Obs	Null Hypothesis:
-------	----	-----	------------------

Statistic	
5.1134	DEXDC does not Granger Cause
0.0024 4	44 DCPI
0.1577	DCPI does not Granger
0.9582 3	Cause DEXDC

## 5- نتائج الدراسة Results and Discussion

الهدف هذه الدراسة هو معرفة الائتمان المصرفي المحلي EXDC و مفهومه وانواعه ومخاطره على المستوى العام للأسعار CPI للدينار الليبي ، وتوضيح العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي من خلال تحليل البيانات و التحليل الاحصائي، وبذلك تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغير مستقل الائتمان المصرفي المحلي EXDC ، ومتغير تابع هو المستوى العام للأسعار CPI خلال الفترة الزمنية من 1970م الى 2018م وتم توفير البيانات عن هذه المدة سنويا، وكما هو معلوم فإن بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك أخضعت على التوالي إلى اختبار السكون والتي تشير النتائج إلى أن القيمة الاحصائية ( ديكي- فولر) المحسوبة اكبر من القيمة  $\tau$  الجدولية عند مستوى 5%، بعد أخذ الفروقات الاولى لتكون كل متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى(1) وتشير نتائج منهجية جوهانسن باختبار الأثر (Trace test) واختبار القيمة العظمى maximal eigenvalue test) إلى رفض الفرضية العدمية ( $r=0$ ) عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود التكامل المتزامن / المشترك بين المتغيرات) ، إذ أن قيم الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه يوجد متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%. أي وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وطبقا لهذه النتيجة فإنه يمكن تطبيق نموذج VECM هو نموذج تصحيح الخطأ وكانت النتائج على النحو التالي:

1. Ect (معامل تصحيح الخطأ) معنوي عند مستوى 5%؛ وبأشارته سالبة. هذه النتيجة جيدة قياسياً، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.
2. معنوية المستوى العام للأسعار CPI عند فترة الأبطاء الاول على النموذج عند مستوى معنوية 5%.



3. معنوية الائتمان المصرفي المحلي EXDC عند فترة الابطاء الاول في التأثير على النموذج عند مستوى معنوية 5%.

4. معنوية الحد الثابت c عند مستوى معنوية 5%.

5. قيمة معامل التحديد = 0.94 وهذا يعني أن 94% من التغيرات الحادثة في المستوى العام للأسعار CPI سببها التغير الحادث في الائتمان المصرفي المحلي EXDC . والباقي يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم أدرجها في النموذج.

6. جاءت قيمة F الاحصائية معنوية عند مستوى 5%, وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويصلح لتفسير التغيرات الحادثة في سعر الصرف.

7. توضح نتائج اختبار LM أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

اما فيما يخص اختبار السببية لجرانجر كانت النتائج على النحو التالي يشير إلى أن التغيير في معدل الائتمان المحلي يسبب تغيير في معدل المستوى العام للأسعار في ليبيا، أما في حالة التغيير في معدل المستوى العام للأسعار في ليبيا لا يسبب التغيير في معدل الائتمان، فأنا سجلنا أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F غير معنوية عند 5%, وهذا يعني أنه هناك علاقة سببية في اتجاه واحد.

8- اما فيما يخص اختبار فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة موجبة بين الائتمان المصرفي المحلي EXDC والمستوى العام للأسعار.

قيم هذا المتغير الائتمان المصرفي المحلي EXDC جاءت (0.11) في المدى الطويل، بمعنى أنّ إحداث زيادة بمقدار 1% في الائتمان المصرفي المحلي EXDC تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 11%, في حالة ثبات المتغيرات الأخرى وذلك في الأجل الطويل، فزيادة الائتمان المصرفي المحلي EXDC ستؤدي إلى زيادة السيولة النقدية، ومن ثم إلى زيادة الطلب الكلي، مما سيترتب على ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار CPI، ونظرية كمية النقود تؤيد ذلك، وهذا ماحدث في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

- وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة

يوجد متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%. أي وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة وتتفق مع المنطق الاقتصادي. ومن خلال (معامل تصحيح الخطأ)

معنوي عند مستوى 5%؛ وبأشارته سالبة. هذه النتيجة جيدة قياسياً، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

- هناك علاقة سببية بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار للاقتصاد الليبي.

كانت النتائج على النحو التالي يشير إلى أن التغيير في معدل الائتمان المحلي يسبب تغيير في معدل المستوى العام للأسعار في ليبيا، أما في حالة التغيير في معدل المستوى العام للأسعار في ليبيا لا يسبب التغيير في معدل الائتمان، فأنا سجلنا أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F غير معنوية عند 5%، وهذا يعني أنه هناك علاقة سببية في اتجاه واحد.

## 6- التوصيات Recommendations

من خلال البحث والدراسة والوصول الى النتائج نصل الى التوصيات ويمكن توضيحها على النحو التالي: -

1- زيادة تفعيل دور المصرف المركزي الليبي بحيث يكون قادراً على ضبط التوسع النقدي كأن لا يسمح لعرض النقود بأن ينمو إلا بمعدل يتناسب مع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

2- على السلطات النقدية استخدام الرقابة على النشاط الإئتماني للمصارف التجارية، بحيث ينتمي إلى كل نوع منها عدد من الأساليب أو السياسات أو الوسائل التي يختلف مدى اعتماد المصرف المركزي عليها باختلاف الظروف المحيطة والأهداف المحددة، وضرورة ضبط الإقراض المصرفي وتوجيهه نحو المشروعات الخاصة الضرورية والمحقة للنمو.

3- على الحكومة ضرورة الاعتماد على الوسائل الإحصائية والنماذج الاقتصادية القياسية في بناء وتحليل السياسات الاقتصادية داخل الدولة وخارجها، وعلى البحث العلمي توجيه كل مايقدر عليه من دراسات وبحوث اقتصادية لغرض تطوير النظام المصرفي.

4- على السلطات النقدية تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وخاصة عمليات السوق المفتوحة، ومعدل الخصم من أجل حصول تنوع في أدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

5- على المصرف المركزي ضرورة فرض إستعمال النقود الإلكترونية، وذلك لغرض التحكم في السيولة المفرطة، والتي تزيد من صعوبة السلطة النقدية في تحكم حجم الكتلة النقدية المتداولة، ولابد من نشر الوعي والثقافة المصرفية وكسب الثقة من قبل الأفراد أو العملاء حتى يمكن أن تسير العملية المصرفية بصورة سليمة واكتساب ثقتهم، وضرورة العمل على خلق وتفعيل سياسة اقتصادية قادرة على سحب السيولة.

6- من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح بيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية، ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة وتتناسب مع الوضع المالي والاقتصادي للدولة، وأن تتسق مع الجهات الأمنية عند تطبيقها لسياسة نقدية معينة، وأن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن للاقتصاد الليبي، والعمل على وضع معيار دقيق لتحديد حجم النقد، وعندما تنوي تغيير عرض النقد يأخذ بعين الاعتبار المؤشرات النقدية والاقتصادية الأخرى.

7- الحد من زيادة التوسع النقدي في تمويل بعض القطاعات أو المشاريع الغير ناجحة وذات جدوى اقتصادية غير مربحة، وهو ما يضمن الاستقرار النقدي داخل الدولة، وتجنب الإصدار النقدي المفرط للحد من مستويات التضخم والمحافظة على قيمة العملة المحلية ووضعها في وضع توازن.

### 7- المصادر العربية والأجنبية:

- 1- احمد أبو الفتوح الناقا، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- 2- الخطيب، سمير، 2005، " قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف "، الإسكندرية.
- 3- الهيئة القومية للبحث العلمي 2002، "الاقتصاد الليبي"، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
- 4- الهيئة القومية للبحث العلمي. "2002. الاقتصاد الليبي". منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
- 5- بلعجوز، حسين، 2005، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
- 6- خطيب، منال، 2004. " تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
- 7- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
- 8- سامي خليل. (1406هـ). مبادئ الاقتصاد الكلي. ط3- الكويت: مكتبة النهضة العربية.
- 9- سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
- 10- شيبى عبد الرحيم، وبطاهر سمير (2010) " فاعلية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية " مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر - العدد الأول - يناير (2010).

- 11- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، 1991. "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، بيروت.
- 12- عطية، عبد القادر (2004): الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 13- فتحه محمد زغلول، تقييم مقاييس التضخم في مصر"، بحث مقدم لندوة آليات التضخم في مصر، القاهرة 3-5 مارس 1990، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة القاهرة، 1992.
- 14- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة 1981،
- 15- مصرف ليبيا المركزي 1980، "النشرة الاقتصادية"، المجلد 20، العدد 7-12.
- 16- مصرف ليبيا المركزي. "1998. التقرير السنوي الثاني ولأربعون.
- 17- مصرف ليبيا المركزي. "2000. التقرير السنوي الرابع الأربعين"، للسنوات المالية.
- 18- مصرف ليبيا المركزي. "2002. التقرير السنوي الخامس الأربعون" السنة المالية.
- 19- مصرف ليبيا المركزي. 2010. تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا. ورقة عمل مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون. طرابلس. ستمبر.
- 20- مصرف ليبيا المركزي "السلسلة الزمنية لصادرات PDF 2003 م" ملف على صيغ - والواردات 1954 على موقع المصرف المركزي بشبكة المعلومات لدولية. [www//htl.cld.gov.ly](http://www.htl.cld.gov.ly)
- 21- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1981.
- 22- موسى ادم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعه دله البركة، جدة، 1993.
- 23- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 24- نبيل الروبي، نظرية التضخم، ط (2)، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984.
- 25 - نبيل هني، وزهير غراية (2012) " اختبار نموذج السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم"، جامعة محمد خيضر بسكرة -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، العدد (11).
- 26- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، اعداد متنوعة.
- 27- Alhdiy, F. M., Johari, F., Daud, S. N. M., & Rahman, A. A. 2015. Short- and Long-Term Relationship between Economic Growth and Unemployment in Egypt: An Empirical Analysis. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(4), 454.

28- Hussain, T., Siddiqi, M. W., & Iqbal, A (2010) "A Coherent Relationship between Economic Growth and Unemployment: An Empirical Evidence from Pakistan" International Journal of Human and Social Sciences 5:5 2010.

29 Esra Kabaklarli, et.al (2011)" Economic Determinants of Turkish youth Unemployment Problem: Co integration Analysis" International Conference on Applied Economics – ICOAE 2011.